الجمهورية اللبنانية
وزارة الإعلام

وزيــر الإعــلام د. بول مرقص

في السنة الأولى

من عهد فخامة رئيس الجمهورية

العماد جوزاف عون

وحكومة العهد الأولى

8 شباط 2026

- عودة "تلفزيون لبنان"

- رقمنة الأرشيف وإحياء مبنى التلفزيون في الحازمية

- تجهيز "الوكالة الوطنية للإعلام" وإطلاق حلّتها الجديدة

- الدفع بمشروع "قانون الإعلام" للهيئة العامة

- إصدار سلسلة دليل حقوق المواطن

- بدء ورشة "إذاعة لبنان"

المقدّمة

بقلم وزير الإعلام د. بول مرقص

في المستهل، لا يسعني إلّا أن أتوجّه بجزيل الشكر والامتنان إلى

فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون،

وإلى دولة رئيس مجلس الوزراء القاضي نواف سلام،

ومجلس النواب الكريم،

على الثقة التي أولوني إياها، وعلى الدعم الذي واكب عملي في وزارة الإعلام، في مرحلة دقيقة من تاريخ الوطن.

كما أتوجّه بالشكر إلى كل من رافقني في هذه المسيرة، وخصوصاً فريق العمل في وزارة الإعلام، الذين أثبتوا خلال هذه المرحلة أنّ روح الالتزام بالخدمة العامة لا تزال حاضرة، وأن العمل المؤسساتي يبقى ممكنًا رغم التحديات القائمة.

إنّ لبنان، هذا الوطن الذي صاغ هويته بالكلمة الحرة قبل أن يكرّسها بالنصوص، لم يكن يومًا مجرد مساحة جغرافية، بل كان وسيبقى فكرةً ورسالة. من هنا، لم تكن مهمّة وزارة الإعلام، في نظري، وظيفة إدارية أو دورًا تقنيًا فحسب، بل مسؤولية وطنية وأخلاقية، قوامها حماية حرية التعبير، وصون كرامة الصحافي، وتعزيز الإعلام الحرّ كرافعة للديمقراطية، لا كأداة ضغط أو وسيلة إخضاع.

لقد سعيت، منذ اليوم الأول، لتولّي مسؤوليّاتي أن تكون وزارة الإعلام حاميةً للحريات لا رقيبةً عليها، ومنصةً للحقيقة لا ساحةً للتضليل، وبيتًا جامعًا للإعلاميين على اختلاف انتماءاتهم، في ظل احترام القانون والمعايير المهنية. فحرية التعبير ليست امتيازًا تمنحه السلطة، بل حقاً أصيلاً، وحماية الصحافيين ليست خيارًا ظرفيًا، بل واجباً دستورياً وأخلاقياً، لا يستقيم الإعلام من دونه.

وفي زمن التحوّلات الرقمية، والأخبار المضلّلة، وتآكل الثقة بين المواطن والمؤسسات، آمنت بأنّ إعادة الاعتبار للإعلام تمرّ عبر تحديث تشريعاته، تعزيز استقلاليته، وتحصين العاملين فيه اجتماعيًا وقانونيًا، بما يضمن إعلامًا حرًا، مسؤولًا، ومتجذّرًا في خدمة الصالح العام.

وفي هذا السياق، تتعذّر مقاربة المشهد الإعلامي اللّبناني من دون التوقّف مليّاً عند التحوّل الجوهري الذي أفرزته بلورة مفهومٍ حديث لرسالة الإعلام الوطني، بما يشمل مختلف مكوّنات الإعلام الرسمي، ابتداءً من وزارة الإعلام ومدرياتها المتعدّدة، وما انبثق عن ذلك من قفزة نوعية في أداء الوكالة الوطنية للإعلام وإذاعة لبنان ومديرية الدراسات والمنشورات، وصولاً إلى التلفزيون الوطني، تلفزيون لبنان، هذا الصرح العريق الذي كان في طليعة الإعلام العربي، وكان على الدوام مرآةً لتاريخ لبنان وتحوّلاته، وذاكرةً حيّة لوجدانه الوطني. إنّ الحفاظ على تلفزيون لبنان، وتطويره، وحمايته من التهميش، ليس مجرّد خيار إداري، بل واجب وطني تجاه مؤسّسة شكّلت وجدان أجيال، ولا تزال قادرة، إذا ما توفّرت لها الرعاية اللاّزمة، على أداء دورها كإعلام عام جامع يخدم جميع اللبنانيين.

وهنا يجدر التنويه بالإنجاز النوعي الذي تحقّق في منتصف كانون الثاني 2026، حيث بادر تلفزيون لبنان إلى ترشيح أرشيفه الوطني لإدراجه ضمن سجل «ذاكرة العالم» لدى منظمة الأونيسكو في باريس، بما يعكس القيمة التاريخية والثقافية لهذا الأرشيف على المستويين الوطني والدولي.

إنّ ما يتضمّنه هذا الكتاب ليس جردة أرقام أو تعداد مبادرات، بل خلاصة مسارٍ حاولنا خلال سنة كاملة أن نعيد للإعلام مكانته الطبيعية في دولة القانون والمؤسّسات، وأن نثبت أنّ لبنان، مهما اشتدّت أزماته، يبقى قادرًا على النهوض بالكلمة، والعقل، والإيمان العميق، أنّ الحقيقة مهما حُجبت، تبقى شمسها ساطعةً.

وزارة الإعلام

دأب وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص منذ تولّي المهام الوزارية، على إرساء مقاربة إصلاحية شاملة، قوامها تحديث الإطار التشريعي، وتعزيز الحريات الإعلامية، وتطوير الإعلام العام، وإعادة وصل وزارة الإعلام بدورها كحاضنة للحريات ورافعة للإعلام المسؤول، في ظلّ تحديات سياسية، مالية، ومؤسساتية دقيقة.

أ – في التشـــــريع:

- **أوّلاً: مشروع قانون الإعلام**

يُعدّ مشروع قانون الإعلام الموجود حاليًا في لجنة الإدارة والعدل النيابية من أبرز الإنجازات المفصلية خلال هذه المرحلة، بعد مسار طويل امتدّ لنحو خمسة عشر عامًا من العمل المتواصل على تحديث قانون الإعلام النافذ الصادر بتاريخ 4 تشرين الثاني 1994.

وقد شارك وزير الإعلام في جلسات لجنة الإدارة والعدل، كما في جلسات اللجنة الفرعية المنبثقة عنها، مساهمًا في النقاشات التشريعية وصياغة المقاربات الإصلاحية، وتعديل بعض بنود مشروع القانون وصولاً لقانون إعلام حديث ليكون قانوناً عصرياً ومتطوّراً، تمهيدًا لإحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب لإقراره.

إنّ مشروع قانون الإعلام الجديد يتميّز بجملة إصلاحات جوهرية، أبرزها:

- **إلغاء التجريم و**عقوبة السجن والتوقيف الاحتياطي للإعلاميين، بما يشكّل تحوّلًا دعاماً لحرية الرأي والتعبير، وانسجامًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- **إلغاء محكمة المطبوعات**، واستبدالها **بمحكمة مدنية مستقلة ومتخصصة ناظرة بالإعلام**، بما ينهي إخضاع الصحافيين للقضاء العسكري أو الجزائي، ويؤمّن قضاءً مختصّاً يراعي خصوصية العمل الإعلامي وحريّة الرأي والتعبير.

- **تعزيز حرية واستقلالية المؤسسات الإعلامية**، بما يكرّس مبدأ استقلالية الإعلام كركيزة من ركائز النظام الديمقراطي.

- **الإعلام الإلكتروني:** في خطوة أساسية لمواكبة التحوّل الرقمي وتطوّر وسائل الإعلام الحديثة، يشمل القانون تنظيم الإعلام الإلكتروني وإخضاعه لآلية تشريعية قانونية.

- **تأسيس هيئة وطنية مستقلة للإعلام:** تنشأ بموجب هذا القانون هيئة وطنية للإعلام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، تحلّ مكان المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع وتضم خبراء وقانونيين وممثلين عن النقابات، وتتولّى تنظيم القطاع وفق معايير مهنية وشفافة.

- **اعتماد "العلم والخبر" للمطبوعات الدورية وغير الدورية** بدلًا من نظام الترخيص.

- **دمج وإعادة تنظيم وسائل الإعلام العام** تحت مسمّى *"الشركة الوطنية للإعلام"*، مع الحفاظ على كامل حقوق الموظفين والمتعاقدين والعاملين في كافة مديريات وزارة الإعلام.

- **انّ مشروع القانون يكرّس التعدّدية النقابية** وحرية الصحافيين في تأسيس النقابات أو الانضمام إليها، بما يعزّز التمثيل الحرّ والمستقل للجسم الصحافي.

في إطار الانجازات التشريعية وبالتنسيق مع وزارة العدل تم وضع آلية **قضائية انتقالية**، للحؤول دون مثول الإعلاميين أمام النيابات العامة والضابطة العدلية، وحصرها بمحكمة المطبوعات، حتى إقرار قانون الإعلام الجديد في الهيئة العامة لمجلس النواب.

- **ثانياً: حقوق التقاعد لمتعاقدي وزارة الإعلام**

في خطوةٍ تهدف إلى إخضاع متعاقدي وزارة الإعلام "لشرعة التقاعد"، تمّ إدراج إقتراح قانون في الهيئة العامة لمجلس النواب يتيح لمتعاقدي وزارة الإعلام الإستفادة من حقوق التقاعد وقد أدرج القانون على جدول اعمال الهيئة العامة لمجلس النواب .

- **ثالثاً: مشروع قانون إلزام المؤسسات العامة الإعلان عبر الإعلام الرسمي**

إنّ مشروع القانون يرمي إلى إلزام المؤسسات العامة والشركات والمؤسسات التي تملك الدولة اللبنانية أكثر من نصف رأسمالها، بتخصيص نسبة من الإعلانات التجارية لدى وسائل الإعلام الرسمي، بما يضمن التوازن والتكافؤ في التوزيع الإعلاني، ويؤمّن دعماً مستداماً للإعلام الرسمي من دون تحميل الخزينة العامة أعباءً إضافية، وهو حالياً قيد الدرس والمناقشة في لجنة الإعلام والاتصالات النيابية.

- **رابعاً: تنظيم دور المؤثرين الرقميين**

إعداد مشروع قانون يرمي إلى تنظيم دور المؤثرين الرقميين وتطوير القطاع الإعلامي الرقمي يهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل ينظم عمل المؤثرين الرقميين، ويحدّد حقوقهم وواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية، ويعزّز الشفافية والمصداقية في المحتوى الرقمي، ويكافح التضليل والإعلانات المموّهة، بما يساهم في تطوير قطاع الإعلام الرقمي ودعم حرية التعبير ضمن الضوابط القانونية، ومواكبة التحوّل الرقمي في المشهد الإعلامي.

- **خامساً: إلزام المحطات التلفزيونية الخاصة بتحويل نسبة 10% من عائدات الإعلانات لتلفزيون لبنان**

إعداد مشروع قانون يرمي إلى إلزام المؤسسات التلفزيونية الخاصة بتحويل 10% من عائداتها السنوية الناتجة عن الإعلانات إلى شركة تلفزيون لبنان من خلال تعديل المادة /39/ من قانون البث التلفزيوني والإذاعي (القانون رقم /382/ تاريخ 1994/11/4).

- **سادساً: تمكين تلفزيون لبنان من استيفاء بدل الظهور الإعلامي الإضافي في الحملات الانتخابية**

إعداد مشروع قانون يرمي إلى تمكين تلفزيون لبنان من استيفاء بدل عن الظهور الإعلامي الإضافي خلال الحملات الانتخابية، من خلال إضافة فقرة جديدة إلى المادة /73/ من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب (القانون رقم /44/ الصادر بتاريخ 2017/6/17).

- **سابعاً: تعديل مرسوم تنظيم السجل العدلي لاستثناء تدوين أحكام محكمة المطبوعات من القيد**

إعداد مشروع قانون يرمي إلى استثناء الأحكام الصادرة عن محكمة المطبوعات من القيد في السجل العدلي من خلال تعديل المادة الأولى من المرسوم رقم 4385 تاريخ 1972/11/21 (تنظيم السجل العدلي).

- **ثامناً: تعزيز الحماية الاجتماعية**

في بُعد اجتماعي أساسي، عمل الوزير على تعزيز الحماية الاجتماعية للصحافيين والمصوّرين المستقلّين عبر إخضاعهم للضمان الإجتماعي، إلى جانب وزير العمل، بما يؤمّن حدًا أدنى من الأمان المهني والاجتماعي.

ب – دليل " إعلام المواطن " :

إعداد أدلّة "إعلام المواطن" القطاعية

في إطار تعزيز دور الإعلام في خدمة المواطن ورفع مستوى الوعي والحقوق في المواطنية، وضع وزير الإعلام سلسلة من **دليل "إعلام المواطن" بتصرّف عدد من الوزارات والإدارات العامة،** أبرزها:

- **دليل "إعلام المواطن" بحقوقه في الشأن البلدي إلى بلدية بيروت**.

يشكّل هذا الدليل مرجعاً عملياً للمواطن لفهم دور البلدية، صلاحياتها، وحقوقه وواجباته تجاهها، بلغة مبسّطة تجمع بين التوعية القانونية والبعد اليومي التطبيقي.

يبدأ الدليل بشرح **ماهية البلدية** وبعرض صلاحيات المجلس البلدي ورئيس البلدية، وآليات تواصل البلدية مع المواطنين، ومصادر تمويلها، ولا سيما الرسوم البلدية وسبل تنظيم جبايتها. ثم ينتقل إلى **واجبات البلدية الأساسية،** من تأهيل الطرق والأرصفة، تأمين المياه، الحفاظ على التراث، المساهمة في الأمن وتنظيم السير، الوقاية من الحرائق والكوارث، وصولاً إلى النظافة العامة.

كما يعرض الدليل **مجالات نشاط البلدية** الواسعة، من الصرف الصحي والخدمات الاجتماعية والصحية، إلى دعم الزراعة، التربية، الثقافة، الرياضة، السياحة الداخلية، والتواصل مع المغتربين، مبرزاً الدور التنموي للبلدية كشريك أساسي في حياة المجتمع المحلّي.

يخصّص حيّزاً مهماً **لحقوق المواطنين،** ولا سيما حقهم بالمحاسبة والمراقبة، والحقوق البيئية المرتبطة بالمقالع والمصانع، الأحراج والتشجير، وإدارة النفايات، إضافة إلى الحقوق الاقتصادية والمالية. وفي المقابل، يوضح **واجبات المواطن البلدية** وسبل مساهمته في تطوير بلدته.

يحتلّ ملف **البناء** مساحة واسعة في الدليل، إذ يشرح إجراءات رخص البناء، الترميم، المخالفات والتسويات، وما يتعلّق بالإنشاءات الشائعة كالتصاوين، الخيم المعدنية، إقفال الشرفات، الملاعب الصغيرة، وتأخر البلدية

عن البت بالطلبات. كما يتناول **الإعلانات التجارية** وشروطها، و**المطاعم** من حيث التراخيص، النظافة، والمداخن، إضافة إلى **المقالع والكسّارات** وحدود صلاحية البلدية في هذا المجال.

لا يغفل "دليل المواطن" القضايا اليومية المرتبطة بالسير، مثل تنظيم المرور، محاضر الضبط، المواقف الخاصة، المركبات المهملة، ومواكب الدفن، إلى جانب عشرات المسائل الحياتية التي يراجع المواطن البلدية بشأنها، كالمولّدات، الإنارة، المياه، الصرف الصحي، الإزعاج، والإفادات العقارية.

كما يشرح الدليل **الرسوم البلدية**، طرق تسجيل عقود الإيجار، التصريح عن الشغور، تحصيل الرسوم، تقسيطها، الغرامات، إمكان الإعفاء أو التخفيض، وحالات الاسترداد عند الخطأ، مع بيان الإعفاءات الخاصة ببعض الفئات والمؤسسات.

ويختم "دليل المواطن" بشرح **حقوق الطعن** بقرارات البلدية، سواء أمام البلدية نفسها، لجان الاعتراضات، أو مجلس شورى الدولة، محدداً الشروط والمهل، ومبيّناً سبل التعويض عند تسبّب البلدية بضرر.

ولتعزيز الطابع العملي، أُرفق الدليل بنماذج جاهزة لطلبات رخص البناء، التصاوين، الإعلانات، وبراءة الذمة البلدية.

دليل شامل، يضع المواطن في موقع العالم بحقوقه، القادر على التعامل مع بلديته بوعي قانوني ومسؤولية مدنية.

- **<u>دليل "إعلام المواطن" بحقوقه في التجارة والصناعة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة.</u>**

في ظلّ التعقيدات القانونية والإدارية التي تحيط بالنشاطين التجاري والصناعي في لبنان، يقدّم الدليل "ألف باء التجارة والصناعة" دليلاً عملياً ومبسّطاً، يجيب عن 37 سؤالاً أساسياً تشكّل حجر الأساس لكل من يرغب في دخول عالم التجارة أو الصناعة، أو تنظيم وضعه القانوني بشكل سليم.

يعتمد الدليل أسلوب السؤال والجواب معاً، بعيداً عن اللّغة القانونية المعقّدة، مع التركيز على الجانب التطبيقي والإجرائي، ما يجعله مرجعاً سريعاً للتاجر، الصناعي، رائد الأعمال والمواطن على حدّ سواء.

يخصّص **الفصل الأول** لشرح ألف باء التجارة، بدءاً من تعريف السجل التجاري ومن يُعتبر تاجراً، مروراً بدور غرف التجارة والصناعة وشروط الانتساب إليها، وأهمية الدفاتر التجارية وكيفية تسجيلها. كما يتناول الكتيّب الفروقات بين التاجر وغير التاجر، وبين الاسم التجاري والعلامة التجارية وسبل حمايتهما، إضافة

إلى شرح كيفية تسجيل المؤسسة التجارية، فتح فروع، تسجيل فروع الشركات الأجنبية، والتمييز بين المؤسسات والشركات وأنواع الشركات التجارية وآلية تأسيسها.
ولا يغفل الفصل الأوّل دور مؤسسة تشجيع الاستثمارات (إيدال)، وطرق الاطلاع على قيود السجل التجاري.

أما **الفصل الثاني**، فيتناول ألف باء الصناعة، فيشرح تصنيف المؤسسات الصناعية بحسب الفئات، وآليات الترخيص بإنشاء المصانع واستثمارها، وتجديد الشهادات والتراخيص وتعديلها. كما يسلّط الضوء على إجراءات تصديق فواتير وشهادات المنشأ، تسجيل عقود بيع الآلات الصناعية، الحصول على إجازات التصدير والاستيراد، الرسوم الجمركية الصناعية، الضريبة على القيمة المضافة، وصولاً إلى عرض موجز لأهم الصناعات في لبنان.

ويُختتم الدليل بفصل تطبيقي يتضمّن نماذج استدعاءات ومعاملات جاهزة، من بينها: طلب تسجيل مؤسسة تجارية، كتاب فتح حساب مصرفي لشركة قيد التأسيس، طلب وشهادة تسجيل شركة محدودة المسؤولية، وطلب تسجيل فرع أو مكتب تمثيل.

"ألف باء التجارة والصناعة" ليس دليلاً نظرياً، بل أداة إرشادية عملية، تهدف إلى تمكين المواطن من فهم حقوقه وواجباته، وتسهيل تعامله مع الإدارات الرسمية، بما يعزّز ثقافة الامتثال القانوني ويشجّع على المبادرة الاقتصادية المنظّمة.

- **دليل إعلام المواطن بحقوقه في الصحة إلى وزارة الصحة العامة.**

يقدّم هذا الدليل دليلاً عملياً ومتكاملاً لفهم الحق في الصحة، كما كرسّه القانون اللبناني والمعايير الدولية، من خلال أسئلة وأجوبة واضحة مدعّمة بنماذج استدعاءات وعينات من أحكام قضائية، بما يربط النظرية القانونية بالواقع العملي.

ينطلق الدليل من **الحق في الصحة** بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، مبيّناً كيف يحميه القانون، وما هي الحقوق الصحية المعترف بها عالمياً، ولا سيما حقوق المريض داخل المؤسسات الصحية. ويشرح حق المريض بدخول المستشفيات، وامتلاكه ملفاً طبياً، وحقه في الاطلاع على المعلومات الطبية المتعلّقة بحالته، والموافقة أو الرفض الحر للعلاج، بما في ذلك العمليات الجراحية والفحوص السريرية، وفق مبدأ الرضى المستنير. كما يتناول آليات تقديم الشكاوى، وحرية التبرّع بالدم أو بالأعضاء، وحدود الإجهاض، وسبل ممارسة السجناء لحقوقهم الصحية.

ويُخصص الدليل قسماً لـ **واجبات المريض**، سواء تجاه صحته، أو تجاه الطبيب والمستشفى، إضافة إلى التزاماته المهنية والسلوكية، بما يضمن علاقة علاجية قائمة على التعاون والثقة.

وفي ما خص **الطبيب**، يبيّن الدليل واجباته المهنية، والمحظورات المفروضة عليه قانوناً، والاستثناءات المسموح بها في حالات الطوارئ، مع شرح لسرية المهنة، الأتعاب الطبية، ودور الطبيب الشرعي.

كما يعالج الدليل محور **المسؤولية الطبية**، مفسّراً مفهومها، وخطأ الطبيب، والتمييز بين الالتزام بتحقيق نتيجة والالتزام ببذل عناية، مع أمثلة عملية على حالات المسؤولية، والعقوبات المترتبة عنها. ويتناول بشكل خاص مسؤولية طبيب التخدير، طبيب التجميل، طبيب الأسنان، إضافة إلى مسؤولية المستشفيات والمختبرات.

لا يغفل الدليل دور **الممرّض**، محدّداً مهامه، التزامه بسر المهنة، وحالات منعه من ممارسة المهنة والعقوبات المفروضة عليه.

كما يخصّص قسماً للدواء، يشرح آلية تسعيره، سبل مكافحة الغش الدوائي، العقوبات، وتصنيف بعض الأدوية كمخدرات وفق القانون.

يُختتم الدليل بلمحة عن **التقديمات الصحية في لبنان**، وبنموذج عملي لطلب الحصول على الملف الطبي، تعزيزاً لحق المريض في المعرفة والمتابعة.

دليل توعوي بامتياز، يهدف إلى تمكين المواطن من فهم حقوقه الصحية، ومساءلة الجهات الطبية ضمن إطار قانوني واضح ومتوازن.

- **<u>دليل إعلام المواطن بحقوقه في العمل إلى وزارة العمل</u>**.

يقدّم هذا الدليل العملي إجابات واضحة ومباشرة عن أبرز الأسئلة التي يواجهها الأجير في علاقته مع صاحب العمل، من لحظة توقيع عقد العمل وحتى انتهاء الخدمة، مع نماذج قانونية جاهزة للاستعمال.

ينطلق الدليل من شرح **مفهوم عقد العمل** وأنواعه، مبيّناً الفرق بين العقد المحدد وغير المحدد المدة، والفارق الجوهري بين عقد العمل وعقد المقاولة أو تقديم الخدمات، لما لذلك من أثر مباشر على الحقوق الاجتماعية والضمانية. كما يسلّط الضوء على البنود الحساسة التي يجب التنبّه إليها عند توقيع العقد، وأهمية الاستشارة القانونية المسبقة، ولا سيما في ما يتعلّق ببنود عدم المنافسة وشروط صحتها.

يتناول الدليل **حقوق الأجير اليومية**، كالإجازات السنوية، ساعات العمل الإضافية، بدل النقل، والإجازات الطارئة كحالات الوفاة العائلية، إضافة إلى حقوق المرأة الحامل، والالتزام بدفع الأجر كاملاً خلال إجازة الأمومة. كما يوضح واجبات صاحب العمل لناحية تأمين بيئة عمل آمنة وصحية، ومسؤوليته القانونية في حال إصابة الأجير أثناء العمل.

في جانب آخر، يعالج الدليل مسائل **السرية والملكية الفكرية**، موضحاً حدود التزام الأجير بالحفاظ على أسرار العمل، ولمن تعود حقوق الاختراعات أو الابتكارات الناتجة عن العمل. كما يشرح حق الأجير باسترداد المصاريف المهنية، وآلية اقتطاع الضريبة على الأجر.

لا يغفل الدليل القضايا الحساسة، مثل **تشغيل الأولاد** والأعمال المحظورة عليهم، والعقوبات التأديبية التي يمكن لصاحب العمل فرضها ضمن إطار القانون. كما يقدّم إرشادات عملية للتصرف عند الصرف من العمل، مميزاً بين الصرف المشروع والصرف التعسّفي، ومحدّداً المرجع القضائي الصالح للمطالبة بالحقوق، بما في ذلك حالات الصرف لأسباب اقتصادية.

يختم الدليل بشرح دور **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**، خدماته وكيفية الاستفادة منها، إضافة إلى شروط استحقاق **تعويض نهاية الخدمة** وطريقة احتسابه.

ولتسهيل التطبيق العملي، يرفق الدليل **نماذج قانونية جاهزة** تشمل:

- إنذار موجّه من الأجير إلى صاحب العمل
- إنذار موجّه من صاحب العمل إلى الأجير
- نموذج دعوى عمل مقدّمة من الأجير

هو دليل موجز، بلغة مبسّطة، يهدف إلى تمكين الأجراء من معرفة حقوقهم والدفاع عنها بوعي قانوني واضح.

ج – إستضافة ملتقى الإعلام العربي – الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون:

في إطار إعادة تثبيت موقع لبنان كمنصّة مركزية للحوار الإعلامي العربي، واستعادة دوره التاريخي كحاضن للفكر وحرية التعبير، استضافت وزارة الإعلام برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، **ملتقى الإعلام العربي في دورته الاستثنائية الحادية والعشرين** في بيروت، يومي 29 و30 تشرين الأول 2025، بمشاركة واسعة ضمّت عدداً كبيراً من **الشخصيات اللبنانية والعربية**، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين الرسميين، المفكرين، الأكاديميين، والإعلاميين اللبنانيين والعرب.

وقد انعقد الملتقى في مركز المؤتمرات والتدريب التابع لشركة *"طيران الشرق الأوسط"*، تحت عنوان: "**الإعلام والتنمية... شركاء الحاضر، تحالف المستقبل**"، برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، وبالتعاون مع وزارة الإعلام، ما منح الحدث بعدًا وطنيًا ورسميًا رفيع المستوى.

شكّل هذا الملتقى رسالة تأكيد على **عودة بيروت إلى موقعها الطبيعي عاصمةً للإعلام العربي الحر**، ومنصّة جامعة للنقاشات الإعلامية الكبرى، الّتي ركّزت على الإعلام، ودوره في التنمية، والتحوّل الرقمي، ومواجهة التحدّيات المشتركة التي تواجه الإعلام العربي في ظلّ المتغيّرات المتسارعة.

- **مشاركة عربية – لبنانية – دولية:**

تميّز الملتقى الإعلامي العربي بحضور عربي رسمي وإعلامي لافت، حيث شارك فيه عدد من **وزراء** الإعلام العرب، الحاليين والسابقين من بينهم وزير الإعلام في الجمهورية العربية السورية ووزير الإعلام في الجمهورية العراقية، إضافة إلى حضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، إلى جانب عدد من الشخصيات الإعلامية والفكرية العربية واللّبنانية البارزة، كما حضور سفراء دول عربية وأجنبية ومنظمات عربية ودولية.

كما شهد الملتقى مشاركة فاعلة للجسم الإعلامي اللبناني بمختلف أطيافه، ما عزّز طابعه التشاركي، ورسّخ موقع لبنان كجسر تواصل إعلامي عربي.

- **جلسات عمل، ندوات، ودورات تدريبية متخصصة**

جاء الملتقى غنيًا بمضمونه، إذ تضمّن **جلسات عمل متخصصة** تناولت محاور أساسية، منها:

- الإعلام العربي في قلب التنمية المستدامة.
- دور الإعلام في خلق بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية.
- مستقبل الإعلام في ظل تطوّرات التكنولوجيا.
- الفن.. في خدمة التنمية.
- صورة التنمية في الإعلام العربي: الواقع والمأمول.
- تأثير الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة على مسار التنمية.
- الإعلام والتنمية... المفهوم النظري والتطبيق الميداني ... إبدأ بذاتك.
- نحو ميثاق إعلامي عربي لدعم التنمية المستدامة – حوار مفتوح.

وفي إطار ربط الإعلام بالأكاديميا وبناء القدرات، شاركت كلّيات الإعلام في الجامعات العاملة في لبنان، ما أعطى دوراً تفاعلياً مباشرًا بين الخبرات المهنية والطاقات الأكاديمية والشبابية.

قد تمحور برنامج التدريب الطلابي المصاحب حول:

- الطرق المثلى لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وسبل النجاح فيها.

- مهارات الإعلام ... وأدوات التميّز والنجاح.
- الإعلام الرقمي والتنمية في عصر الذكاء الاصطناعي.
- إدارة المواقع الإلكترونية والحسابات الإخبارية.
- فرص العمل الوظيفية – طيران الميدل ايست نموذجاً.
- أبجديات صناعة المحتوى.

- **تنظيم راقٍ يعكس صورة لبنان الحضارية**

إنّ الدور التنظيمي واللّوجيستي الّذي شهده الملتقى عكس الوجه الضيافي للبنان وأظهر قدرته على تنظيم مؤتمرات وندوات فاعلة على مستوى من النجاح والتفوّق.

- **كلمات ومواقف مفصلية**

افتُتحت أعمال **الدورة الحادية والعشرين للملتقى الإعلامي العربي** في بيروت بكلمة افتتاحية ألقاها **فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون**، رسم فيها الإطار الفكري والأخلاقي العام للملتقى، واضعًا قضية الحقيقة في صلب النقاش الإعلامي المعاصر. وأكّد فخامته أنّ المجتمعات لا يمكن أن تُبنى على الكذب، ولا أن تتقدّم أو تستقرّ إلا بالحقيقة، معتبرًا أنّ العالم يشهد تحوّلًا عميقًا في معاييره وقيمه، حتى بات يوصف بزمن "ما بعد الحقيقة"، حيث تتراجع الوقائع أمام الإشاعة، والعقل أمام الغريزة، والمعرفة أمام الشعبوية. وأوضح أنّ هذه التحوّلات تشكّل معضلة عالمية تمسّ المسؤولين كما الإعلاميين على حدّ سواء، إذ لا يمكن لأي سلطة أن تحكم حكمًا صالحًا من دون إعلام يقول الحقيقة، ولا يمكن لأي مجتمع أن يحقق خير الإنسان إذا استند إلى الأوهام والتضليل. وشدّد الرئيس عون على أنّ أخطر ما يواجهه العالم اليوم هو الاستثمار في أنصاف الحقائق وإثارة الغرائز، محذرًا من أنّ الشعبويات الكارثية تقوم على التطبيل والتضليل لا على

المصارحة والمسؤولية. وفي هذا السياق، دعا رئيس الجمهورية الإعلام إلى التمسك بدوره الرسالي في زمن التحوّلات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، بحيث يبقى الخبر قائمًا على الحقيقة، وغايتها خدمة الإنسان والنظام العام، وذلك انسجامًا مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما ما نصّت عليه المادتان 19 و29 منه. وختم كلمته بالتأكيد أنّ الحقيقة وحدها تحرّر، وتبني، وتُعمّر، موجّهًا نداءً إلى الإعلاميين ليظلّوا مستكشفين للحقيقة ومبشّرين بها، انطلاقًا من كرامتهم الإنسانية ومسؤوليتهم الوطنية والمهنية، ومن إرث لبنان التاريخي بوصفه أرض الكلمة والحرية.

عقب ذلك، ألقى **وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص** كلمة رحّب فيها بالوفود العربية المشاركة، معتبرًا أنّ انعقاد الملتقى في بيروت يحمل دلالات رمزية عميقة ورسالة ثقة واضحة بلبنان ودوره التاريخي كحاضن للفكر، وملتقى للتعدّدية، ومنبر للإعلام الحر. وأوضح أنّ اختيار بيروت لم يكن استثناءً عابرًا، بل نتيجة مبادرة انطلقت قبل أشهر، وإيمان عربي بقدرة لبنان، رغم ما مرّ به من أزمات، على استعادة موقعه الطبيعي في صناعة الكلمة والإعلام. واستعرض الوزير مرقص المسار التاريخي للإعلام والثقافة في لبنان، من جبيل حيث وُلد الحرف، إلى نشأة الصحافة والمجلات ودور النشر، وصولًا إلى الإذاعة والتلفزيون، معتبرًا أنّ لبنان جعل من الكلمة وطنًا، ومن الحرية حضارة. وأكّد أنّ الإعلام في لبنان لطالما كان قلب الوطن النابض، رافعًا لواء الأمل رغم الألم، ومشدّدًا على أنّ المرحلة الجديدة التي يشهدها البلد تعيد الاعتبار للكلمة الحرة والإعلام المسؤول، في ظل عهدٍ يسعى إلى ترسيخ الدولة والكرامة والتجديد والانفتاح. كما توجّه بالشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية على رعايته وحضوره، وإلى جميع الجهات والمؤسسات التي أسهمت في إنجاح هذا الحدث الإعلامي العربي.

ثم ألقى **الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط** كلمة ركّز فيها على الدور المحوري للإعلام في دعم مسارات التنمية وبناء الوعي المجتمعي، مؤكّدًا أنّ الإعلام لم يعد مجرّد وسيلة لنقل الأخبار، بل أصبح شريكًا فاعلًا في العملية التنموية، لما يمتلكه من قدرة تأثيرية واسعة على مختلف فئات المجتمع. وأوضح أنّ الإعلام المسؤول يشكّل حلقة الوصل الأساسية بين المواطن والمسؤول، ويسهم في توعية الرأي العام بأهداف التنمية ومقتضياتها، بما يعزّز مشاركة المواطنين في صياغة مستقبل مجتمعاتهم. وشدّد على أهمية المهنية والموضوعية في العمل الإعلامي، داعيًا إلى إعلام بأن يبتعد عن التحريض والإثارة، ويترفع عن نشر الخرافة أو خطاب الانقسام، ويعمل بدل ذلك على ترسيخ قيم التفكير، والإبداع، والنقد البنّاء. كما أكّد الأمين العام لجامعة الدول العربية أنّ الإعلام الواعي يشكّل عنصر استقرار للمجتمعات، إذ يصون وحدتها، ويحميها من الفتن والتعصّب، ويدفع بها نحو التقدّم، معتبرًا أنّ الرهان الحقيقي هو على إعلام يأخذ بيد المجتمعات إلى المستقبل، لا إعلام يعيد إنتاج أنماط الماضي أو يقيّد العقول داخل دوائر التخلف. تطرّق أبو الغيط إلى القضايا الإقليمية، ولا سيما العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، معتبرًا أنّ ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني يشكّل عارًا على الإنسانية، ومؤكدًا ضرورة وقف هذه المأساة وبدء جهود إعادة الإعمار، مع التمسك بحق الشعب الفلسطيني في أرضه. كما جدّد دعم جامعة الدول العربية للبنان في المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل وتطبيق القرار 1701، معربًا عن ثقته بقدرة الدولة اللبنانية ومؤسساتها على حماية الاستقرار والسيادة.

أختُتمت الكلمات بكلمة **الأمين العام لملتقى الإعلام العربي السيد ماضي عبدالله الخميس،** الذي أكّد أنّ الملتقى، منذ انطلاقه قبل أكثر من اثنين وعشرين عامًا كحلمٍ طموح ، تحوّل اليوم إلى فضاء عربي رحِب ومنبر جامع يعيد للإعلام العربي دوره الطبيعي في صناعة الوعي وحماية الحقيقة. وأوضح أنّ شعار الدورة الحالية لا يقتصر على بُعد رمزي، بل يعكس رؤية استراتيجية لمستقبل عربي يدرك أنّ التنمية لا يمكن أن

تتحقق من دون إعلام واعٍ ومسؤول، وأن الإعلام الذي يفقد رسالته التنموية يتحوّل إلى مجرّد صدى عابر.

وشدّد على أنّ انعقاد الملتقى يشكّل محطة للانتقال من الخطاب النظري إلى ميادين التطبيق العملي، داعيًا إلى إعادة وضع الإعلام في موقعه الصحيح كشريك فاعل في صياغة المستقبل، لا مجرّد ناقل للأحداث.

وفي ختام كلمته، توجّه بالشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية، وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وإلى وزير الإعلام، وإلى جميع الرعاة والمؤسسات والجهات اللبنانية التي أسهمت في إنجاح هذه التظاهرة الإعلامية العربية.

- **بيروت خيار لا استثناء عابر**

وقد أجمعت الكلمات والمداخلات على أنّ **اختيار بيروت لم يكن استثناءً عابرًا**، بل تأكيدًا على مكانتها التاريخية كمنصّة حاضنة للإعلام العربي، وعاصمة للحوار والحرية، في وقت بات فيه الإعلام قوة ناعمة فاعلة في صياغة الوعي المجتمعي والتأثير في مسارات التنمية.

د – اتفاقيات تعاون وتوقيع شراكات وتفاهمات اعلامية محلية وعربية ودولية بين وزارة الإعلام وعدد من المنظمات والشركات والجامعات:

في إطار تعزيز العمل الإعلامي وتطويره، وقّع وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص مجموعة من **اتفاقيات التعاون والشراكات والتفاهمات الإعلامية** على المستويات **المحلية، العربية والدولية**، وذلك مع عدد من المنظمات الدولية، المؤسسات الإعلامية، الشركات، والجامعات، بهدف دعم القطاع الإعلامي وتعزيز ممارساته المهنية والمسؤولة، أبرزها:

- **اتفاقية تعاون مع جامعة بيروت العربية**، تهدف إلى دعم التدريب الأكاديمي والإعلامي، وتطوير مهارات الطلاب والخريجين في المجالات الإعلامية المختلفة.

- **اتفاقية تعاون مع منصة "تيك توك"**، تركّز على تعزيز المحتوى الإعلامي المسؤول، ومواكبة التحول الرقمي، ودعم الاستخدام الإيجابي لمنصات التواصل الاجتماعي.

- **اتفاقية تعاون مع الكونسرفتوار الوطني للفنون والمهن في باريس(CNAM – Paris)** ، وتهدف إلى تبادل الخبرات، وبناء القدرات، وتطوير البرامج التدريبية المتخصصة في الإعلام والتواصل.

كما وقّع معالي وزير الإعلام شراكات وتفاهمات إعلامية مع عدد من الجهات الدولية والوطنية، من بينها:

- **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو).**
- **منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).**
- **منظمة الأمم المتحدة.**
- **هيئة الأمم المتحدة للمرأة.**
- **القطاع الخاص.**
- **مؤسسات إعلامية وطنية**، من بينها :*مجموعة النهار، قناة MTV ، إذاعة صوت لبنان*، وغيرها من المؤسسات الإعلامية.

هدفت الاتفاقيات والشراكات التي أبرمت إلى دعم برامج التدريب الإعلامي وبناء القدرات، بما يساهم في تطوير الكفاءات المهنية في القطاع الإعلامي، والعمل على تطوير المحتوى الإعلامي ورفع مستوى جودته، إلى جانب تعزيز مبادئ الإعلام المسؤول والمهني والملتزم بالمعايير الأخلاقية المعتمدة.

وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة الاعلام مبادرات خاصة لإشراك الشباب في العمل الإعلامي، من خلال إنتاج محتوى إعلامي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات، وفتح المجال أمامهم للمشاركة الفعلية في صناعة الإعلام، بما يهدف إلى تعزيز صوت الجيل الجديد وتمكينه من التعبير عن قضاياه، وخلق مساحات للتعبير الإيجابي والبنّاء، وتشجيع الإعلام المسؤول وتعزيز ثقافة المشاركة الواعية في المجال الإعلامي.

هـ- مكافحة الأخبار الزائفة والمضلّلة

يجري تنفيذ مشروع مشترك مع منظمة اليونيسكو والمنظمة الدولية للفرنكوفونية يتضمّن تدريب فريق عمل متخصص في التحقيق في الأخبار، تحديث منصة "فاكتشيك ليبانون"، إطلاق حملة توعية وطنية، وتزويد مندوبي الوكالة الوطنية للإعلام وتلفزيون لبنان بمعدّات حديثة.

و- الإعلام السياحي:

إنطلاقاً من دور وزارة الإعلام الوطني على مساحة الوطن في شتّى الميادين، وضع وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص بالتعاون مع وزيرة السياحة لورا الخازن لحود أُسس ومداميك الإعلام السياحي لما له من دورٍ أساسي وفعّال في تنشيط القطاع السياحي والخدمات السياحية في لبنان.

السياحة في لبنان هي العامود الفقري في نجاح الإقتصاد الوطني وقد ساهمت بشكلٍ كبير في الناتج المحلي العام والتي وفّرت فرص عمل كثيرة للشباب اللبناني، ممّا يثبّتهم في لبنان ويخفف من الهجرة إلى الخارج.

أبرز النشاطات في الإعلام السياحي :

أولاً – إطلاق مهرجانات الأرز الدولية للعام ٢٠٢٥: تحت شعار " رجعنا يا لبنان ... " بتاريخ ١١ نيسان ٢٠٢٥ تمّ إطلاق مهرجانات الأرز الدولية للعام ٢٠٢٥، التي أعلنت عنها رئيسة لجنة المهرجانات النائب ستريدا طوق جعجع بمشاركة وزراء، الخارجية والمغتربين، الثقافة، السياحة والإعلام وبحضور شخصيات وفاعليات سياسية وفنية وثقافية وإجتماعية وإعلامية.

وفي كلمة له شدد وزير الإعلام أن " دور وزارة الإعلام في هذا الإطار لا ينحصر في نقل الحدث، بل يساهم في نقل صورة لبنان الحقيقية، إلى العالم، كبلدٍ للثقافة والسياحة والفن".

وقال وزير الإعلام " نحن نؤمن بأن الإعلام يجب أن يكون شريكاً في إبراز هذه الفعاليات، وداعماً لمثل هذه المبادرات التي تعزز صورة لبنان الإيجابية".

ثانياً – إطلاق مهرجانات بيت الدين الدولية للعام ٢٠٢٥: تحت شعار " برنامج صيف ٢٠٢٥" بتاريخ ١٤ أيار ٢٠٢٥ تمّ إطلاق مهرجانات بيت الدين الدولية للعام ٢٠٢٥، التي أعلنت عنها رئيسة لجنة

المهرجانات السيدة نورا جنبلاط بمشاركة وزراء، الثقافة، السياحة والإعلام وبحضور شخصيات وفاعليات سياسية وفنية وثقافية وإجتماعية وإعلامية.

وفي كلمته قال وزير الإعلام " مهرجانات بيت الدين الدولية ليست مجرد حدث فني أو سياحي عابر، إنّها جزء من هوية لبنان الثقافية ومن مسيرته التي تحدّت الصعاب وعادت لتزهر من جديد في بداية عهد جديد." وأضاف وزير الإعلام " إطلاق مهرجانات بيت الدين يرسل إشارة واضحة أن الأزمات لا تطفئ روح لبنان، ولا تعطّل إرادة الحياة فيه. ونحن على أبواب صيف واعد، نستعد لموسم سياحة ثقافية لطالما كانت ركيزة أساسية في جذب اللبنانيين والمنتشرين والزوار من مختلف أنحاء العالم، فكيف اليوم ونحن في إنتظار المغتربين والسيّاح من كل العالم، ولا سيّما الإخوة من دول الخليج العربي؟ " .

ثالثاً – إطلاق مهرجانات القبيات للعام ٢٠٢٥: تحت شعار " صيف ونص " بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٢٥ تمّ إطلاق مهرجانات القبيات للعام ٢٠٢٥، التي أعلنت عنها رئيسة لجنة المهرجانات السيدة سنتيا قرقفي حبيش بمشاركة وزراء، السياحة، البيئة والإعلام وبحضور شخصيات وفاعليات رسمية وثقافية وإجتماعية وإعلامية.

وفي كلمته قال وزير الإعلام " في مثل هذا التاريخ، منذ أكثر من عشر سنوات، تُشرق علينا مهرجانات القبيات. ومن الشمال، شمال القلب، تظلّل لبنان كلّه غناءً وفناً وفرحاً مقيماً. القبيات البعيدة عن بيروت، القريبة من كل البيوت، أينما كانت، تشكّل علامة فارقة في تنظيم مهرجاناتها، ومحطّة مضيئة في حسن الإستقبال وكرم الضيافة. وفوق كل ذلك، تجذبنا إليها طبيعتها الخلابة وبيئتها الآسرة، كأنها تتمسّك بالزائر وتأبى إلاّ أن تستبقيه مطمئناً إلى هدأة جوّها"، وأضاف وزير الإعلام "هذه المهرجانات، سرّها وسحرها، في أنّها لا تترك بعيداً إلاّ تقرّبه، ولا منتشراً إلاّ تُعيده، ولا سائحاً إلاّ تجذبه، ولا أجنبياً إلاّ تفتنه. قوّتها في جمالها وبساطتها وطبيعتها، ونجاحها في دقة تنظيمها وإنسجام فريقها ... " .

رابعاً – إطلاق مهرجانات البترون الدولية للعام ٢٠٢٥: تحت شعار " فعاليات صيف ٢٠٢٥ " بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٢٥ تمّ إطلاق مهرجانات البترون الدولية للعام ٢٠٢٥، التي أعلن عنها رئيس لجنة المهرجانات السيد سايد فياض بمشاركة وزيري السياحة والإعلام وبحضور شخصيات وفاعليات رسمية وثقافية وإجتماعية وإعلامية.

وفي كلمته قال وزير الإعلام " وعلى رغم الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان تقوم البترون بالتحدي وهي على قدر التحدّي. بينما الطائرات والصواريخ تحلّق من فوق في السماء، ها هي البترون تطلق مهرجاناتها في العلى، فشكراً لكم من كل لبنان على ما تفعلونه من أجل لبنان، والفضل في ذلك طبعاً يعود لكم، لكن إسمحوا لي أن أقول أيضاً أن هناك فضلاً يعود وخصوصاً وتوازياً لوزارة السياحة وبشخص معالي الوزيرة التي تحرص على مواكبة كل هذه المهرجانات ولكنها تحرص أيضاً على مواكبة الإعلام لهذه المهرجانات"، وأضاف وزير الإعلام " يا أهل البترون وبوتريس، إسمها الفنيقي الراسخ في جذور التاريخ، أنتم اليوم تساهمون في بناء لبنان الجديد الذي نسعى إليه. ولا أخفيكم ما علاقة الإعلام بالسياحة هي علاقة تبادلية لأنّنا بمقدار ما نعتقد أن السياحة تستفيد من مواكبة وسائل الإعلام الكريمة الموجودة معنا اليوم لتغطية هذا المؤتمر لما للبترون من مكانة ومحبة، إلاّ أننا أيضاً نستفيد من هذه الفعاليات السياحية وأوّلها مهرجانات البترون لأن هذه المهرجانات ترسم مستقبلاً وصورة إعلامية زاهرة للبنان وتعيد تألّقه بين الأمم" .

خامساً – إطلاق مهرجان المزاريب وعرستا للعام ٢٠٢٥: تحت شعار "مهرجان المزاريب وعرستا السياحي للعام ٢٠٢٥ " بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠٢٥ تمّ إطلاق مهرجان المزاريب وعرستا للعام ٢٠٢٥، الذي أعلنت عنه رئيسة لجنة المهرجان السيدة روزي حاتم بمشاركة وزيري السياحة والإعلام وبحضور شخصيات وفاعليات رسمية وثقافية وإجتماعية وإعلامية.

وأشار وزير الإعلام أن هناك " إشكالية إيجابية، يتمثّل أولها بصغر مساحة البلدة، الكبيرة بعطاءاتها وهو ما يميّز المهرجان"، وأضاف "ما يقوم به القيمون على المهرجان في البلدة، يساعدنا على الإلتزام بالبيان الوزاري، بدءاً من الإنماء المتوازن واللامركزية، ما يعني أن تقام المهرجانات في كل القرى والبلدات في لبنان، وليس تلك الكبرى والأساسية فحسب، وهذا له معنى وطني يجعل لبنان في مهرجان دائم".

وقال وزير الإعلام في الكلمة المشتركة مع وزيرة السياحة لورا الخازن لحود " إن وزارة الإعلام، وإنطلاقاً من دورها الوطني في دعم الثقافة والإبداع، تؤكّد إلتزامها برعاية المبادرات التي تعزز صورة لبنان كبلد حي لا تنكسر فيه الإرادة رغم كل التحديات. فالثقافة ليست ترفاً بل هي ركيزة من ركائز صمودنا، وجسر نعبر من خلاله إلى الآخر، ونافذة نطل منها على مستقبل أكثر إشراقاً"، وأضاف وزير الإعلام " هذا المهرجان ليس مجرد إحتفال موسمي، بل هو رسالة أمل من قلب الريف اللبناني إلى كل بقعة في هذا الوطن، بأن الحياة مستمرّة، والجمال أقوى من الألم، والثقافة قادرة أن توحّد وتنهض وتلهم".

ز– في الوكالة الوطنية للإعلام:

1 – **تحديث الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية للإعلام** بالتعاون مع منظمة اليونيسف، بهدف تحسين تجربة المستخدم وتعزيز انتشار الأخبار الرسمية.

2 – اعتمدت الوكالة الوطنية للإعلام تقنية "الواتسب تشانيل" للأخبار العاجلة، مواكبة للتطبيقات الحديثة وتسهيلاً للحصول على الخبر سريعاً.

3– في كانون الأوّل 2025، أطلقت الوكالة موقعها الالكتروني بحلة عصرية وحديثة مع تطبيق جديد لكل هاتف ios، android، واشارة push notification.

4- باتت صفحة الوكالة بحلّتها الجديدة باللّغات العربية، الفرنسة والانكليزية تراعي كل متطلبات زوار موقعها الّذين يعّدون بالملايين، اذ تنشر يومياً ما يعادل المئتي خبر محليا وخارجيا، باعتبارها المصدر الرسمي الوحيد للخبر لجميع وسائل الاعلام ووكالات الانباء العربية العالمية والدولية.

ح- في مديرية الدراسات والمنشورات:

- **الموقع الالكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لوزارة الاعلام**

- تأمين وتحرير المواد والمحتوى المناسب للموقع الالكتروني لوزارة الاعلام بثلاث لغات (عربي – فرنسي – انكليزي) إضافة إلى الإسباني أحيانا، www.ministryinfo.gov.lb الذي تديره بشكل كامل مديرية الدراسات والمنشورات في وزارة الإعلام.

- تحديث وتفعيل وإدارة صفحات التواصل الاجتماعي فيسبوك (3 صفحات) – صفحة على موقع x – يوتيوب – انستغرام ولينك دان، وهي ناشطة وترتبط بالموقع الالكتروني للوزارة.

- استحداث نوافذ جديدة على الموقع الالكتروني للوزارة وفق الحاجة والاهمية والحدث، ومنها:

1- نافذة "الاغتراب اللبناني"، عبر نقل واقع وتجارب ونشاطات المغتربين والطلاب والجاليات اللبنانية في الخارج.

2- نافذة "اعلام المواطن"، نقل الاخبار والاحداث التي تعنى بشؤون المواطن اللبناني في الوطن لاسيما ما يحدث في الادارات العامة والوضع الاقتصادي والاهتمامات اليومية...

3- نافذة "شؤون عربية وعالمية"، نقل أهم وأبرز الأخبار والاختراعات والأحداث العالمية...

4- وضع أسس صفحة تهتم بـ "شكاوى المواطنين" والتحضير لإطلاقها قريباً.

- ضمن "حق الوصول للمعلومات" نشر كل ما تتضمنّه القوانين والقرارات والمعلومات التي تخصّ وزارة الاعلام.

- **دراسات وتقارير وقضايا**

إعداد مجموعة دراسات وتقارير وقضايا خاصة بصفحة وزارة الاعلام أعدّتها نخبة من المتخصصين بالمواضيع المطروحة ونشرت على الموقع الالكتروني للوزارة، ومنها:

- الإعلام التربوي: شراكة ضرورية لبناء الإنسان والمواطنة.
- الإعلام الرقمي والتكنولوجيا: شراكة المستقبل.
- التوعية الرقمية عبر الإعلام: نحو مجتمع لبناني أكثر أماناً ومسؤولية رقمياً.
- الإعلام في عصر الذكاء الاصطناعي: من ناقل للخبر إلى صانع للرأي.
- حرب المعلومات في عصر الذكاء الاصطناعي.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التحرير الصحفي العربي.
- كيف يستعيد الصحفي دوره الإنساني في عصر التكنولوجيا؟
- خوارزميات الحقيقة: مستقبل مصداقية الأخبار في عصر الذكاء الاصطناعي
- الفضاء الرقمي ومسؤولية الإعلام: كيف نصنع محتوى يربط بين المعرفة والقيم؟
- الإعلام والهوية اللبنانية في الشتات: كيف تتواصل الجالية اللبنانية إعلامياً؟
- صوت الضعفاء هل هو مسؤولية الإعلام أم برمجة الخوارزميات؟

– الإعلام في زمن الفقاعات الرقمية.. تفكّك الجمهور التقليدي أم ولادة الجماهير الصغيرة؟

– اقتصاد الانتباه: كيف تُباع عقولنا للإعلانات والخوارزميات دون أن ندري؟

– إدارة المدارس الذكية: دور الرقمنة في تحسين الأداء التعليمي.

– القيادة الفعّالة والتعليم الذكي: إدارة المستقبل في عالم متغيّر.

– كيف تغيّر البيانات قواعد المنافسة الاقتصادية عالميًا؟

– أهمية التطوع في تعزيز النمو الفردي والتنمية المجتمعية.

– الأيديولوجيات الرقمية المخرّزمة... خطر في الظل يهدّد جوهر التعلّم.

– الابتكار المُؤنسن: حين تصبح التكنولوجيا في خدمة الإنسان لا بديلًا عنه.

– من التقليد إلى التمكين: مسار الإدارة التربوية الحديثة.

– حوكمة الجباية البلدية والتقادم بنهاية العام.

– عام تربوي يُختَتم... والذكاء الاصطناعي شريك في الرؤية.

– ابتكار الإنسان: صياغة رؤية وطنية متكاملة لقيادة المستقبل التكنولوجي.

– الأخبار المضلّلة... حرب نفسية خفيّة والإعلام أحد الحلول الرادعة لها.

– بعد خسارة 25 ألف قفير نحل جراء الحرب... مربو النحل في الجنوب يتجهون لتحسين الانتاج.

- **الأرشيف وتجميع المعطيات الإعلامية:**

– إنجاز فرز وتصنيف وتوصيف أرشيف الصور الموجود في مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية والإنتقال إلى مرحلة الرقمنة الالكترونية، وهي تعود إلى عقود وسنوات طويلة من تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي والفني...

– الإستمرار بأرشفة وتوثيق وتصنيف وتوصيف الكتب الموجودة في مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية.

– المحافظة على ما لدى مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية من ملفات أرشفة وتوثيق لأبرز المواضيع الصادرة في الصحف اليومية اللبنانية سابقاً منذ عقود، سعياً إلى توثيقها إلكترونياً.

– إعداد دراسة للعمل على إنشاء مرصد ومركز أرشفة للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والإلكتروني ووسائل التواصل يشكّل قاعدة بيانات مركزية للدولة اللبنانية ووزارة الإعلام.

– التحضير لمشروع إقامة قاعة خاصّة تجمع مركز ورش عمل وندوات مع مكتبة حديثة خاصة بوزارة الاعلام – مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية، بانتظار تأمين التمويل اللاّزم للتنفيذ.

- **قطاع الإعلام والإتصال في جامعة الدول العربية**

المشاركة بالحضور أو عن بعد عبر التواصل الالكتروني المباشر في اجتماعات ونشاطات اللجان والفعاليات التي تطلقها جامعة الدول العربية في مقر الجامعة في القاهرة أو في مختلف الدول العربية الشقيقة، وتأمين الدراسات اللازمة، ويعتبر مدير الدراسات والمنشورات اللبنانية ضابط الإتصال مع قطاع الإعلام والإتصال في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى عضوية ثابتة في اللّجان والمشاركات التالية:

1- اللّجنة المعنيّة بإعداد خطة عربية موحّدة للتعاطي مع قضايا البيئة إعلامياً.

2- عضو مؤسّس في اللّجنة العربية للإعلام الإلكتروني.

3- فريق الخبراء الدائم المعني بمتابعة دور الاعلام العربي في التصدّي لظاهرة الإرهاب، وتقديم دراسة متكاملة حول الموضوع.

4- اللّجنة الفرعية المعنيّة بالأمن العربي السيبراني.

5- فريق الخبراء المعني بتقييم وتحديث خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج والمشاركة في مشروع المرصد والمنصّة المدمجة المرتبطة بخطة هذا التحرك.

6- عضوية اللّجنة المصغّرة للتعامل مع الشركات الإعلامية الكبرى.

7- لجنة وضع الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030.

8- فريق الخبراء المعني برصد ودراسة جميع الألعاب الإلكترونية التي تدعو للعنف والارهاب وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي.

9- اللّجنة العشرية التشاركية للإعلام والإتصالات العرب.

10- تقديم ورقة عمل وزارة الاعلام في الجمهورية اللبنانية حول "واقع الاعلام الالكتروني في لبنان".

11- المشاركة في إعداد "ميثاق الشرف الإعلامي العربي".

12- المشاركة في الخطة التنفيذية لتحقيق أهداف الإستراتيجية الإعلامية العربية بشأن "التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس المحتلة عاصمة لدولة فلسطين" مع جامعة الدول العربية.

13- مشاركة فريق من المديرية في دورة تدريبية إفتراضية تحت عنوان: "إدارة منصات التواصل الإجتماعي".

14- المشاركة في البرنامج التنفيذي للقيادة الذي ينظّمه مكتب التبادل المعرفي الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

15- المشاركة بعدد من المشاريع واللّجان في الإدارات العامة:

- تقديم اقتراحات حول مشروع الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب – الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- تقديم دراسة حول الإستراتيجية الوطنية لحقوق ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة – لبنان 2023 – 2030 – الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- إستبيان حول أولويات البحث العلمي – المجلس الوطني للبحوث العلمية.
- العضوية الدائمة في المجلس الاعلى للطفولة – وزارة الشؤون الاجتماعية:
    - المشاركة في البرنامج الوطني لحماية الأسرة والطفولة والمجلس الأعلى للطفولة.
    - المشاركة في إعداد الإستراتيجية الوطنية لتنمية ورعاية الطفولة المبكرة في لبنان.
    - المشاركة في إطلاق الحملة الإعلامية لحماية الأطفال من سوء إستخدام الإنترنت.
    - المشاركة في إطلاق مشروع السلامة الإلكترونية للأطفال من خلال التمكين والشبكات المناسبة.

- المشاركة في ورشة عمل خاصة بضابطات وضباط الإرتكاز الجندري وموظفين/ات في الوزارات والإدارات الرسمية، في إطار العمل بالإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2022 – 2030) وعملاً بالمهام التنسيقية مع الوزارات والإدارات الرسمية.

- المشاركة في ورشة عمل لوضع إطار الرصد والتقييم، وتقدير كلفة تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1325 حول المرأة والسلام والأمن، بالتنسيق مع الوزارات والجهات الرسمية المعنية.

16- إنجاز جميع المعاملات الادارية وصيانة الاجهزة الالكترونية التي تخص مديرية الدراسات والمنشورات.

ط – في إذاعة لبنان:

- مواكبة حملات التوعية التي أطلقتها الوزارات كافة من خلال لقاءات إذاعية مع مختصين لاسيما على المستوى الصحي حيث تم إطلاق العديد من البرامج لاسيما الطبية منها.

- توقيع بروتوكول تعاون مع جامعة بيروت العربية متبادل بين الطرفين وبناء عليه قامت جامعة بيروت العربية باعادة ترميم قاعة الإجتماعات العامة في إذاعة لبنان.

- حازت إذاعة لبنان عديداً من الجوائز لاسيما من اتحاد إذاعات الدول العربية ضمن مهرجان الاذاعة والتلفزيون.

- نالت إذاعة لبنان على شهادة تقدير للعام 2025 على عمليات التبادل البرنامجي الاذاعي والأخبار والمؤتمرات الصوتية وذلك من مركز التبادل الاذاعي الخاص باتحاد الدول العربية ومركزه الجزائر.

- مشاركة إذاعة لبنان بمؤتمرات إعلامية مختصة بالإذاعة لاسيما في تونس وكولومبو.

- إعداد برامج مشتركة مع إذاعات عربية كصوت العرب المصرية وإذاعة تونس وإذاعة العراق وإذاعة فلسطين وإذاعة الكويت وإذاعة الجزائر.

ي- في تلفزيون لبنان

إن شركة تلفزيون لبنان أنشئت بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ١٠٠ تاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠، وهي تدير مرفق عام الإعلام بموجب المرسوم رقم ٤١٢٨ تاريخ ١٩٨٧/٨/٢٩ وبموجب المرسوم رقم ٧٥٧٦ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٨ تمّ إعتماد نظام جديد لها بعد أن أصبحت كامل أسهمها مملوكة من الدولة اللبنانية.

وبما أنّه كان يوجد شغور في مركز رئيس ومدير عام وأعضاء مجلس إدارة شركة تلفزيون لبنان بعد تعيين آخر مجلس إدارة للتلفزيون في العام ١٩٩٩، وأضحى المدراء المؤقتون ووزراء الإعلام المتعاقبون يديرون التلفزيون الرسمي الوطني للقيام بالأعمال الإدارية العادية في ظل الشغور في مجلس إدارة التلفزيون لتسيير مرفق عام الإعلام.

وفور تسلّم وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص مهامه في وزارة الإعلام، قام بأعمال الإدارة العادية شبه اليومية في تلفزيون لبنان لتسيير مرفق عام الإعلام؛ ووضع نصب عينيه أمر تعيين مجلس إدارة أصيل لتلفزيون لبنان لإدارته وفق القوانين والأنظمة الخاضع لها تلفزيون لبنان.

وبالفعل ورغم كل التحديات والصعوبات وبإعتماد آلية التعيينات الإدارية التي أقرها مجلس الوزراء بموجب القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧، تمّ التوصّل وبجهود وزير الإعلام وبناءً لإقتراحه إلى إصدار مرسوم تعيين رئيس مجلس إدارة – مدير عام شركة تلفزيون لبنان وأعضاء مجلس إدارة حمل الرقم ٨٥٧ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٢ .

لإستمرارية مرفق عام الإعلام من خلال تلفزيون لبنان ولتأمين المصلحة العامة في ظل الشغور في مجلس إدارة التلفزيون، مارس وزير الإعلام دور ومهام مجلس إدارة التلفزيون ضمن صلاحيات محدّدة قانوناً ومحصورة بالأعمال الإدارية العادية وذلك بالإستناد للقانون ولقراري مجلس الوزراء رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٦ ورقم ٣٢ تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٤ ولرأي هيئة التشريع والإستشارات رقم ١٩٥ تاريخ ٣/٧/ ٢٠١٨ ورقم ٣٣٣ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٥ ورقم ٢٠٨ تاريخ ٢٠٢٥/٤/٨ ؛ حيث إتّخذ القرارات اللازمة للقيام بأعمال الإدارة العادية فقط وذلك تأميناً لإستمرار مرفق عام الإعلام لحين صدور مرسوم تعيين رئيس مجلس إدارة – مدير عام شركة تلفزيون لبنان وأعضاء مجلس إدارة.

أبرز ما قام به وزير الإعلام في تلفزيون لبنان أثناء الشغور في مجلس إدارته:

– أولاً : متابعة وتكثيف أعمال حفظ ورقمنة أرشيف تلفزيون لبنان (Digitization):

لقد نفّذ مشروع الحفظ والرقمنة لمجموعات من أرشيف تلفزيون لبنان حيث تمّ الإنتهاء منه وصياغته وترشيحه لإدراج أرشيف تلفزيون لبنان في سجل " ذاكرة العالم " بالتعاون مع مكتب اليونيسكو الإقليمي في بيروت. وقد تمّ الإعلان عن ترشيح أرشيف التلفزيون لذاكرة العالم في حفلٍ أقيم في مبنى تلفزيون لبنان في الحازمية بتاريخ ٢٠٢٦/١/١٩ برعاية وحضور فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون وحضور وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص ورئيسة مجلس إدارة التلفزيون د. إليسار نداف وعدد من الشخصيات والمدراء العامين والاعلاميين وممثلين عن مكتب منظمة اليونسكو الإقليمي في بيروت.

– ثانياً: التواصل مع عددٍ من شركات الإنتاج اللبنانية لتقديم مسلسلات وأفلام سينمائية لعرضها على شاشة تلفزيون لبنان:

توّجت لقاءات وزير الإعلام مع عدد من أصحاب ومسؤولي شركات الإنتاج اللبنانية بالحصول على عدّة مسلسلات وأفلام سينمائية من إنتاجها تمّ عرضها على شاشة تلفزيون لبنان.

– ثالثاً: توقيع مذكرة تعاون بين تلفزيون لبنان ومجموعة " النهار ":

بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٧ في مبنى جريدة النهار في وسط العاصمة بيروت وقّع وزير الإعلام ورئيسة مجلس إدارة مجموعة " النهار " الإعلامية نايلة جبران تويني مذكرة تعاون بين تلفزيون لبنان ومجموعة " النهار "، حيث تزوّد هذه الأخيرة تلفزيون لبنان يومياً بمحتوى بصري من إنتاجها كما تضمنت هذه المذكرة مشاريع تعاون في المستقبل تتعلق بالأرشيف وغيره. إنّ هذه المذكرة ما زالت قائمة لتاريخه وأثمرت تعاوناً ناجحاً ومفيداً.

– رابعاً: إستقبال مسؤولي وطلاب جامعات ومعاهد الإعلام المرئي والمسموع لأجل التشجيع على التعاون مع تلفزيون لبنان:

إنطلاقاً من دور تلفزيون لبنان الوطني وإمتلاكه الذاكرة الوطنية من خلال أرشيفه الغني بأهم الأحداث والنشاطات الثقافية والفنية والتراثية الوطنية اللبنانية ولإعادة دوره الريادي الإعلامي وتسهيل سبل التواصل مع جيل الشباب الجامعي المهتم بالإعلام المرئي والمسموع، شجّع وزير الإعلام سياسة التعاون مع تلفزيون لبنان من خلال التدرّج فيه والخضوع لبعض الدورات التدريبية العملية وتقديم بعض المحتوى التلفزيوني الشبابي تحت إشراف المديريات المختصة في التلفزيون الأمر الذي يخلق تفاعلاً إيجابياً ويكسب خبرات جديدة.

- خامساً: نشرة الأخبار باللّغة الفرنسية:

تفعيل نشرة الأخبار الفرنسية في تلفزيون لبنان لنقل الخبر لكافة المشاهدين لاسيما الناطقين باللغة الفرنسية.

- سادساً: نشرة أخبار بلغة الحركة والإشارة:

الإستمرار وبالتعاون وبتمويل من جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية بنشرة الأخبار بلغة الحركة والإشارة التي يتميّز بها تلفزيون لبنان وهو الوحيد محلّياً الذي يقدّم نشرة أخبار بلغة الحركة والإشارة لأجل فئة معينة في المجتمع اللبناني من حقّها أن تصل إليها نشرة أخبار بلغة تتقنها.

- سابعاً: حلقات تلفزيونية بالتعاون مع الجيش اللّبناني – مديرية التوجيه:

إعداد حلقات تلفزيونية بالتعاون مع الجيش اللبناني – مديرية التوجيه حيث عرضت هذه الحلقات على شاشة التلفزيون وسلّطت الضوء على مهام الجيش اللبناني في كافة الأراضي اللبنانية لاسيما في الجنوب والبقاع لبسط سلطة الدولة اللبنانية على الأراضي اللبنانية وجمع سلاح وتسلّم مراكز عسكرية من المجموعات الفلسطينية، وغيرها من مهام يقوم بها الجيش اللبناني.

- ثامناً: تكريم الإعلاميين:

تكريم عدد من كبار الإعلاميين والفنانين اللبنانيين والذين غالبيتهم كان لهم ظهور مميّز على شاشة تلفزيون لبنان.

- تاسعاً: التأمين للمستخدمين والمعدات

الإبقاء على التأمين الإستشفائي للمستخدمين والعمال وتأمين المعدّات والمباني ضد المخاطر والحريق في تلفزيون لبنان بالرغم من كل الصعوبات لاسيما المالية، كما وإبرام عقد تأمين شامل كافة المخاطر (All Risk) لآليات النقل المباشر OBVAN–SNG وللمعدات التقنية بداخلها والتي لم تكن خاضعة للتأمين.

- عاشراً: تعيين مجلس إدارة تلفزيون لبنان:

بدعم من فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون وبمساعي وجهود وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص وبناء لإقتراحه بعد إعتماده آلية التعيينات الإدارية التي أقرتها الحكومة اللبنانية بموجب القرار رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧ ، صدر مرسوم تعيين رئيس مجلس إدارة – مدير عام شركة تلفزيون لبنان وأعضاء مجلس إدارة حمل الرقم ٨٥٧ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١٢ لمدة ثلاث سنوات.

إنّ مختلف الجهود والاستحقاقات التي أشرف على تنفيذها وزير الإعلام، المحامي الدكتور بول مرقص، أسهمت في صون استمرارية العمل الإداري والبشري والتقني داخل تلفزيون لبنان، وفي مواجهة التحديات الإعلامية والإخبارية بمسؤولية وفعالية. وقد أفضت هذه المساعي إلى تحقيق تقدّم نموذجي وملموس، بات واضحاً حتى اليوم، حيث بدأ تلفزيون لبنان مسار نهوضٍ تدريجي لمواكبة سائر الشاشات التلفزيونية المحليّة، مستعيداً موقعه بثبات، ومؤسساً لمرحلة من الاستمرارية والاستقرار المهني.

ك- في أبرز محطات وزير الإعلام المحامي الدكتور بول مرقص

أولاً: المشاركات الدولية والدبلوماسية

1- المشاركة في قمة الإعلام العربي – دبي:

27 أيار 2025

شارك وزير الإعلام المحتمي الدكتور بول مرقص في الجلسة الوزارية الحوارية ضمن فعاليات قمة الإعلام العربي، التي عُقدت في مركز دبي التجاري العالمي، حيث تناولت النقاشات دور الإعلام في مواكبة التحوّلات الرقمية وتعزيز الشراكات العربية.

2- زيارة رسمية إلى الجمهورية الجزائرية:

30 تموز 2025

رافق الوزير مرقص فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون في زيارة رسمية إلى الجمهورية الجزائرية، في إطار تعزيز العلاقات الثنائية وتطوير التعاون الإعلامي والثقافي بين البلدين.

3- مؤتمر الذكاء الثقافي – إيطاليا:

11 تشرين الأول 2025

شارك الوزير مرقص في مؤتمر الذكاء الثقافي في إيطاليا، حيث شدد في مداخلاته على أهمية البعد الثقافي في صياغة السياسات الإعلامية وتعزيز الحوار بين الحضارات.

4- المشاركة في احتفال تقديس المطران إغناطيوس مالويان – الفاتيكان:

19 تشرين الأول 2025

شارك الوزير مرقص، إلى جانب فخامة الرئيس جوزاف عون، في احتفال تقديس المطران إغناطيوس مالويان في الفاتيكان، تأكيداً على البعد الروحي والثقافي للبنان ودوره في تعزيز قيم التعددية والانفتاح.

5- نقل رسالة إعلام لبنان إلى قداسة البابا لاوون:

2 كانون الأول 2025

نقل الوزير مرقص إلى قداسة البابا لاوون صورة الجهود التي يبذلها الإعلام اللبناني في ترسيخ الحرية والمسؤولية المهنية، وقد نال تقديراً وثناءً على هذه الجهود.

6- مؤتمر – Bridge 2025 أبوظبي:

8 كانون الأول 2025

شارك الوزير في مؤتمر Bridge 2025 في أبوظبي، بحضور نخبة من الخبراء وصنّاع السياسات والمحتوى وقادة الإعلام في المنطقة، حيث ناقش مستقبل الإعلام في ظل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

7- زيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية:

19 كانون الثاني 2026

قام الوزير مرقص بزيارة إلى الأردن للمشاركة في منتدى «الإعلام والدبلوماسية: أداة استراتيجية لدعم الاستثمار»، حيث عرض التجربة اللبنانية في الربط بين الإعلام والاقتصاد.

ثانياً: العلاقات الدبلوماسية واستقبال السفراء

شهدت وزارة الإعلام سلسلة لقاءات مع عدد من السفراء وبعثات دبلوماسية ودولية، تم خلالها بحث المستجدات المتعلقة بلبنان، والتأكيد على أهمية تطوير التعاون الإعلامي وتعزيز الشراكات الدولية بما يواكب التحديات الراهنة.

ثالثاً: العمل الوزاري والمبادرات الوطنية:

1- إطلاق الملف الإعلامي الاقتصادي التنموي:

7 تشرين الثاني 2025

أطلق الوزير مرقص في وزارة الإعلام «الملف الإعلامي الاقتصادي التنموي»، بهدف مواكبة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الشفافية في تغطية الشأن المالي.

2- استضافة اتحاد عربي لوسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي:

7 كانون الثاني 2026

أُعلن عن احتضان لبنان لاتحاد عربي لوسائل الإعلام والذكاء الاصطناعي، ليكون مقره في بيروت، في خطوة تعزز موقع لبنان كمركز إقليمي للحوار الإعلامي الرقمي.

3- التحفّظات على مشروع قانون استرداد الودائع:

4 كانون الثاني 2026

سجّل الوزير مرقص تحفّظاته على مشروع قانون استرداد الودائع، استناداً إلى دراسة قانونية متخصصة، وذلك خلال مناقشة مشروع قانون الفجوة المالية في مجلس الوزراء.

<u>رابعاً: المناسبات الوطنية والأنشطة الداخلية</u>

1- المشاركة في عيد الاستقلال

22 تشرين الثاني 2025

شارك الوزير مرقص في احتفالات عيد الاستقلال، تأكيداً على الالتزام بثوابت الدولة وسيادتها.

2- كلمة في الذكرى الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية

10 كانون الثاني 2026

كتب الوزير مرقص كلمة في الذكرى الأولى على انتخاب فخامة الرئيس جوزاف عون، وجاء فيها:

" سنة على انتخاب الرئيس جوزاف عون: بداية عودة الدولة من بوابة الثقة والمؤسسات

بدّل انتخاب العماد جوزاف عون رئيسًا للجمهورية المشهد في لبنان من حالٍ إلى حال بعد شغور رئاسي قارب السنتين ونصف وتُوّج بحرب ضروس على لبنان أعقبت الانهيار المالي الكبير .

سنةٌ انقضت، أثبت خلالها الآتي من خلفية عسكرية أن السياسة، في جوهرها، فنّ الرؤية لا فنّ المناورة، وحسن إدارة الممكن قبل اجتراح المستحيل.

ولئن بدت الظروف التي سبقت وصوله إلى سدة الرئاسة بالغة الصعوبة،

والمشكلات المتراكمة أشبه بالمستعصية، فقد شرع في تفكيك العقد الكبرى، واضعًا خطاب القسم موضع التنفيذ كخريطة طريق فعلية نحو دولة المؤسسات، بإرادة هادئة وحازمة في آن، وهو ما اهتدت به الحكومة الأولى للعهد برئاسة الدكتور نواف سلام في بيانها الوزاري.

ومنذ 9 كانون الثاني 2025، بدأ المسار يتحدث عن نفسه. فالبدء باستعادة الثقة كانت أولى ثمار الانتخاب، بعد الشغور الرئاسي والشلل المؤسساتي والانهيار المالي. وأسهمت الزيارات الخارجية، التي افتُتحت بالمملكة العربية السعودية مروراً بدول الخليج، في إعادة وصل ما انقطع وعودة لبنان تدريجيًا إلى محيطه العربي، منفتحًا على الحوار والتعاون، ومستعيدًا موقعه الطبيعي. هذا فضلاً عن استئناف

زيارات المسؤولين الأجانب الى لبنان، وفي طليعتهم قداسة البابا لاوون الرابع عشر في جولة أولى له خارج الفاتيكان.

داخليًا، لم يُترك ملف أساسي من دون وضع أسس معالجته. فبدأ العمل على حصر السلاح بيد الدولة جنوب الليطاني واحتواء السلاح شماله، بالتوازي مع ضبط الحدود الشمالية والشرقية، ومكافحة المخدرات وتوقيف كبار التجار، وتشديد الرقابة الجمركية وضبط التهريب وتركيب أجهزة السكانر... كما أُطلقت ورشة تطوير مطار رفيق الحريري الدولي ومحيطه وطريق المطار، وبدأ العمل على مشروع مطار رينيه معوض في القليعات، واستُكمل مسار ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، بما يحفظ حقوق لبنان السيادية.

وعلى المستوى المؤسساتي، فُتح باب التعيينات بعد سنوات من الجمود، فأُقرت آلية واضحة لها، وأُنجزت التشكيلات القضائية العالقة منذ سنين، وتم ملء الشواغر الادارية ومنها رئيس ومجلس إدارة لتلفزيون لبنان بعد آخر تعيين منذ عام 1999، إلى جانب سائر التعيينات العسكرية والدبلوماسية وفي مصرف لبنان... كذلك أُجريت الانتخابات البلدية والاختيارية بعد تسع سنوات من التأجيل، في رسالة واضحة لاحترام الاستحقاقات الدستورية، بانتظار الانتخابات النيابية في الربيع المقبل.

أما في الملف المالي، الأكثر قتامة منذ عام 2019، فقد نجحت حكومة العهد في إقرار سلة التشريعات المصرفية العالقة منذ أكثر من ست سنوات، من السرية المصرفية إلى هيكلة المصارف، ومعالجة الفجوة المالية واسترداد الودائع، إضافة إلى إقرار مشروع الموازنة العامة ضمن المهلة الدستورية. وهي خطوات، وإن لم تكن كافية بعد، أو كاملة بذاتها، فإنها تشكل مدخلًا ضروريًا إلى الانتظام المالي وتحديد المسؤوليات.

كما شهد العهد إقرار قوانين جريئة، أبرزها قانون السلطة القضائية المستقلة الذي أقر في الهيئة العامة لمجلس النواب، ومشروع قانون الإعلام الذي أقرّته لجنة الإدارة والعدل النيابية بعد نحو 15 عامًا من النقاش في اللجان، وأحيل إلى الهيئة العامة، في محطة مفصلية لتحديث الإطار القانوني للإعلام، توازيها استضافة مؤتمرات عربية إعلامية واقتصادية في لبنان تعكس عودة لبنان إلى الخريطة. واليوم، بينما نطوي السنة الأولى التي أعتبرها "تأسيسية"، نجد حركة دخول وخروج خلال فترة الأعياد تقارب سبعماية ألف نسمة رغم القصف الاسرائيلي اليومي والتهويل الدائم بالحرب، يقابلها خروج نحو أكثر من نصف مليون نازح سوري عائدين أدراجهم الى بلادهم.

لسنا في معرض تعداد إنجازات السنة الأولى، لكن لمحة سريعة تكفي للدلالة على أن الاستقرار ممكن متى استقام مسار الحكم والحوكمة. فالمقارنة بين ما قبل 9 كانون الثاني 2025 وما بعده تظهر أن شمعة العهد الأولى، وإن أُطفئت، أضاءت مساحات واسعة من عتمة السنوات الماضية.

لم يعد هذا العهد بالعجائب، لكنه اوحى الثقة وأعادها وشقّ الطريق...

الفرق بين رجل سلطة ورجل دولة، أن الأول يعمل لبرنامجه، والثاني يبني مؤسسات لوطن باقٍ. هنا تكمن قوة هذا العهد، في أنه لا يطلب شيئاً لنفسه، حتى إذا سألت سيّد العهد – كما أفعل دائماً بعد استعراض عدد من الملفات العامة معه دورياً– ما هي توجيهاتك الختامية فخامة الرئيس، أجاب: "عمول المصلحة العامة بما يمليه عليك ضميرك."

وإذا كان الحكم هيبة، فإن الحاكم ثقة، واستعادة الثقة هي عنوان هذه المرحلة. ومع دخول العهد سنته الثانية، تبقى الفرصة متاحة بامتياز أمام لبنان لاستكمال خطوات النهوض، العديدة والكبيرة المتبقّية، إذا ما استُكمل هذا المسار الرئاسي بثبات ومسؤولية، بتضامن الشعب في ما بين مكوّناته ومع الحكم."

3- زيارة محافظة الشمال:

14 كانون الأول 2025

قام الوزير مرقص بجولة ثقافية وإعلامية في محافظة الشمال، التقى خلالها فعاليات سياسية وثقافية وإعلامية، مؤكّداً على أهمية دعم الإعلام المحلي وتعزيز التنمية المناطقية.

4- المشاركة في مجلس وزراء الإعلام العرب – القاهرة:

26 تشرين الثاني 2025

شارك الوزير مرقص في أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين لمجلس وزراء الإعلام العرب في القاهرة، حيث أكّد على ضرورة تحديث التشريعات الإعلامية العربية ومواكبة التحوّل الرقمي.

السيرة الذاتية:

وزير الإعلام اللبناني في حكومة رئيس الوزراء نواف سلام (2025)

- **حائز دكتوراه في القانون من جامعة Nancy II لورين– فرنسا.**
- **خضع لدورات قانونية في الولايات المتحدة الأميركية وتحديداً واشنطن وبنسلفينيا وتكساس ونيفادا.**
- **محامٍ في الإستئناف حيث أسس وأدار مكتباً للمحاماة والاستشارات القانونية www.justiciabc.com.**
- **رئيس منظّمة JUSTICIA لحقوق الإنسان www.justiciadh.org.**
- **درّس الحقوق وقوانين الأعمال على مراحل في كل من جامعة القديس يوسف USJ والجامعة الأميركية في بيروت AUB والجامعة اللبنانية وجامعة الحكمة ومعهد المحاماة، حتى أصبح عميداً في الجامعة الدولية للأعمال في ستراسبورغ.**
- **أسس وترأس لجنة الدراسات والشؤون المصرفية في نقابة المحامين في بيروت.**
- **مستشار كل من لجنة حقوق الإنسان النيابية ولجنة المرأة والطفل النيابية وساهم بصياغة ومراجعة عدد من القوانين التي أصبحت واقعاً.**

- **منسق الخطة الوطنية لحقوق الإنسان المؤلفة من ٢٣ كرّاساً والمعدّة من لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومكتب المفوَّض السامي لحقوق الإنسان OHCHR .**
- **شارك في عدد من المنتديات العالمية في كندا وأوروبا وحاضر في البنك الفدرالي الأميركي واتحاد المصارف العربية مرات عديدة في لبنان والخارج.**
- **له عشرات المؤلّفات الافرادية والجماعية ودراسات عديدة مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والبنك الدولي World Bank، والاتحاد الأوروبي EU، والمكتب الإقليمي لليونيسكو في بيروت UNESCO.**
- **من الكتب الافرادية التي نشرها نذكر آخرها:**

الدستور اللبناني: تفسيره وتعديله، اخضاع السياسة لحكم القانون، ثقافة الدفاع عن الحقوق، اعادة النظر في صلاحيات المحكمة العسكرية، وخمسة مؤلفات حول الصناعة المصرفية ومكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال. اضافة الى مساهمته في اطلاق مرصد القضاء في لبنان لحثّ القضاة على اصدار أحكام جريئة، ومرصد التشريع في لبنان لحثّ النواب على جودة التشريع والتي نشرت في مؤلفات جماعية. هذا فضلاً عن اشرافه على اصدار سلسلة دليل حقوق الناس من قبل محامين اختصاصيين من فريق عمل JUSTICIA والمنشورة بصيغة أسئلة وأجوبة مبسطة مع نماذج حيّة للمواطنين، سواء ورقياً أو عبر الانترنت على موقع مؤسسة JUSTICIA كي يصل الناس الى حقوقهم على نحوٍ سهل ومبسّط.

- **حائز دروع وشهادات تقدير من جهات مختلفة منها اللّجنة الاسقفيّة "عدالة وسلام" المنبثقة من مجلس البطاركة والاساقفة الكاثوليك في لبنان (2025)، اتحاد المصارف العربية (2015)، السفارة الأميركية في بيروت (2012) Lebanese State Alumni Community، السفارة الأميركية في بيروت (2012) MEPI Alumni، وزارة الخارجية الأميركية (2007)، معهد الدروس القضائية في نيفادا – الولايات المتحدة الأميركية (2007)، مركز حلّ النزاعات – واشنطن (2007)، مجلس كنائس الشرق الأوسط (2006) ، نقابة خبراء المحاسبة المجازين (2006)، نقابة المحامين في بيروت (2005)، مركز توفيق عسّاف الثقافي (2005)، لجنة الرقابة على المصارف (2003)، المحكمة العسكرية الدائمة في بيروت (2001)، وقائد الجيش اللبناني (2000).**